الجلسة الأولى

تجربة القضاء الإلكتروني لدى المحاكم واللجان القضائية

مدير الحوار: د. سعود بن محمود الحليبي

أبرز ماذُكر

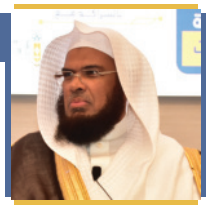

فضيلة الشيخ عقيل بن عبدالرزاق العقيل

(قاض سابق بمحكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية بدرجة رئيس محكمة استئناف رئيس دوائر حقوقية وأحوال شخصية)

* عام ١٤٢٨هـ كان نقطة تحول تاريخية للقضاء في المملكة العربية السعودية بعد صدور نظام القضاء.
* التطور الذي يشهده القضاء حاليًا يعد نقلة نوعية سهّلت الكثير من الإجراءات القضائية.
* المحاكم الإلكترونية اليوم عززت ضمانة استقلال القضاة بشكل أكبر.
* تساعد الوسائل الحديثة في الحد من إشكالية التحقق من صفة أطراف القضية.
* الأحكام الصادرة بالاستناد إلى أدلة رقمية هي في الغالب جزائية، ولا ينفي ذلك وجودها في الأحكام التحكيمية.

الدكتور يوسف بن عبداللطيف الجبر

(رئيس مجلس إدارة مركز الأحساء للتحكيم التجاري، محام ومحكم، ومستشار قانوني)

* أول تجربة للتقنية في القضاء هو برنامج القاضي الافتراضي عام ١٩٦٦م، وأول محكمة إلكترونية لفض المنازعات بدأت في سنغافورة عام ٢٠٠٠م.
* التقاضي الإلكتروني ساهم في رفع مستوى الشفافية ودعم خطط الدولة في محاربة الفساد وارتفاع معدل الإنجاز وجودة المخرجات، وساهم في زيادة دخل مكاتب المحاماة.
* من الضروري أن يشتمل نظام التحكيم ولائحته التنفيذية على أحكام استعمال التقنية بصورة أكبر حيث لا يوجد سوى مادة واحدة متعلقة باستعمال التقنية.
* غلبة تبادل المذكرات على الترافع الشفهي مما أسهم في زيادة الإنجاز.

الدكتور محمد بن عبدالله الملحم

(رئيس لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الزكوية الضريبية في الدمام وعضو لجان قضائية أخرى)

* تجربة التقاضي وتحقيق العدالة أصبحت أيسر مع إجراءات التقاضي الإلكتروني لدى اللجان القضائية.
* من أبرز الإشكاليات التي يواجهها التقاضي الإلكتروني هو عدم تمكن بعض فئات المجتمع من التعامل مع التقنية.
* لا زال الكثير غير مقتنع أن المحامي في حقيقته مساعد لهم في التقاضي.
* ساهم التقاضي الرقمي في تسهيل وأتمتة إجراءات قيد دعاوى الزكاة والضريبة.

الجلسة الأولى تجربة القضاء الإلكتروني لدى المحاكم واللجان القضائية

يدير الحوار الدكتور سعود بن محمود الحليبي

خطت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة في مجال التحول الرقمي، وكان لمجال العدل والقضاء وفض المنازعات اهتمامٌ خاص غيَّر هذا المجال لجميع أطرافه ومستفيديه، وهذه الجلسة تهيئ الحديث عن التحكيم الإلكتروني بالنظر إلى التجارب التي سبقته.

مشاركة فضيلة الشيخ عقيل بن عبدالرزاق العقيل

(قاض سابق بمحكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية بدرجة رئيس محكمة استئناف، رئيس دوائر حقوقية وأحوال شخصية)

إن التحول الكبير الحاصل في نظام القضاء منذ عام ١٤٢٨هـ ساعد في تجربة التحول الرقمي، ومن أدرك القضاء قبل هذا التاريخ سيلحظ هذه النقلة الكبيرة، وكيف أن القضايا أصبحت تحسب بالأيام لا السنين.

وبالنظر للتطور الذي حصل لمؤسسة القضاء في التاريخ الإسلامي ففي العهد النبوي الشريف كان الخصوم يلجؤون للنبي عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ثم من بعده للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، وفي عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه أُنشئت دار للقضاء، ثم انتقلت هذه الفكرة وتطورت إلى عهدنا الحالي.

كانت بداية تأسيس رئاسة القضاء في المملكة في الحجاز تلتها المنطقة الوسطى، ثم دُمجت مؤسستين في رئاسة واحدة باسم رئاسة القضاء، وفي عام ١٣٨٢هـ أُنشئت وزارة العدل ولم تباشر عملها إلا في عام ١٣٩٠هـ ثم بعدها بخمس سنوات صدر نظام القضاء مشتملًا على تراتيب المحاكم، واستمر الحال على ما هو عليه حتى وصلنا للنقلة النوعية الكبيرة بصدور نظام القضاء عام ١٤٢٨هـ .

ولا شك أن المحاكم الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في تيسير عملية التقاضي، فالحاجة إلى إنشاء محاكم في أماكن بارزة أصبحت محدودة مع وجود المحاكم الإلكترونية التي يسهل اللجوء إليها من قبل المستفيدين والقضاة وأعوانهم. كذلك تساهم المحاكم الإلكترونية في حماية محتويات المحكمة وسجلاتها والتي كان يقتضي حفظها توفير أماكن وغرف مهيأة تحفظ سريتها وتحميها من أي طوارئ وأعراض كالأمطار وغيرها، كما أن نقل السجلات كان يمثل عبئاً كبيراً انتهى مع وجود المحاكم الإلكترونية التي توفر سجلات إلكترونية، كما أن المحكمة والغرف الافتراضية والسجلات الإلكترونية سهلت عملية التفتيش القضائي والرقابة على القضاة وساهمت في تخفيف العبء على السلطة المختصة.

ويمكن القول أن الضمانات القضائية التي كانت موجودة في المحاكم التقليدية لم تتأثر بالتحول للقضاء الإلكتروني فالأنظمة الموضوعية والإجرائية هي ذاتها، بل إن تجربة القضاء الإلكترونية أعطت مزيداً من الضمانات، وهناك عدة أمثلة على ذلك:

أولًا: مسألة ضمانة استقلال القضاة تتحقق بشكل أكبر في القضاء الإلكتروني، فالقضية المعروضة على الدائرة لا يطلع عليها سوى القضاة في الدائرة وأمين السر، بل حتى رئيس المحكمة قد لا يخول له الاطلاع على القضية.

ثانيًا: ساهمت المحاكم الإلكترونية في حل مسألة التحقق من صفة أطراف القضية، ففي السابق كان يصعب الجزم بهوية المرأة إلا من قبل المعرفين، أما الآن وبالوسائل الحديثة انقضت إجراءات التحقق من الهوية وأصبحت أيسر من السابق.

ثالثًا: سرعة البت وعلانية الجلسات وحق الدفاع تيسر بشكل أكبر مع القضاء الإلكتروني، وقد يكون التوفيق بين سرعة البت وجودة الأحكام القضائية تحدياً، إلا أن المخاوف التي قد تطرأ على ذلك يمكن ضبطها والحد من أثرها من خلال درجات التقاضي.

ختامًا، ينبغي الإشارة إلى عدة وصايا وجوانب هامة لضمان تطور العملية القضائية الإلكترونية مستقبلًا ومن ذلك:

- تقييم التجربة من قبل جهات معتمدة على الوجه المطلوب، بالإضافة إلى استطلاع آراء العموم في التجربة، وتمكين النخب والخبراء الأكاديميين في الجامعات ونحوها من تقديم المقترحات للجهات المعنية مثل وزارة العدل لتقييم التجربة كذلك.
- تمكين المراكز البحثية من تطوير إجراءات القضاء الإلكتروني.
- تعزيز توعية الجمهور بمميزات وفوائد التقاضي الإلكتروني.
- سن تنظيم خاص بالتقاضي الإلكتروني.
- تضمين منهج التقاضي الإلكتروني في كليات الشريعة والحقوق.

مشاركة د. يوسف بن عبداللطيف الجبر

(رئيس مجلس إدارة مركز الأحساء للتحكيم التجاري، محام ومحكم، ومستشار قانوني)

كانت انطلاقة تجربة التقنية الأولى للقضاء الإلكتروني في عام ١٩٩٦م عندما قام معهد قانون القضاء وجمعية التحكيم الأمريكية بإدارة برنامج القاضي الافتراضي والإشراف عليه وجُعِلت له قوانين تحكمه، ثم في عام ١٩٩٩م انعقد المؤتمر الدولي في ڤيينا من قبل الرابطة الدولية للقانون الإجرائي لدراسة أثر التكنولوجيا والاتصالات على الإجراءات المدنية، وبعدها بسنة بدأت سنغافورا أول محكمة إلكترونية متخصصة في فض المنازعات، وفي البرازيل كان لديها مبادرة العدالة على عجلات وكانت تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

وفي إطلالة تاريخية سريعة على تحول المملكة الإلكتروني في الجانب العدلي، فقد بدأ ببوابة ناجز عام ٢٠١٧م، وبعدها بعام جاء مشروع التحول الرقمي لمحاكم الأحوال الشخصية، وبعد ذلك بعام أطلّ تطبيق موثوق، ثم في عام ٢٠٢٠م دُشنت منصة تراضي الرقمية للصلح والبوابة القضائية العلمية الرقمية، وكذلك بدأت خدمة الإفراغ العقاري عبر الاتصال المرئي، ثم في عام ٢٠٢١م تم إطلاق البورصة العقارية وبعدها بعامين تم إطلاق خدمات إلكترونية لتصفية التركات.

وقد حاز التقاضي الإلكتروني العديد من المزايا، منها الشفافية، ودعم خطط الدولة في محاربة الفساد، وسرعة الحصول على المعلومة، كذلك اختصار الوقت والجهد والمصروفات، ولعل من أجمل مزاياه أن نطاق العمل أصبح مفتوحًا على مدار الساعة مما يعين على ارتفاع معدل الإنجاز وجودة المخرجات، كذلك من مزاياه القضاء على وقائع ضياع المعاملات والأوراق ومعالجة ظاهرة الغياب أو التأخر عن الجلسات، كذلك ميزة دمج المحاكم، وانتهاء ظاهرة التلاسن والسجالات السلبية، وأهم ميزة وهي الهدف الأسمى أن تنفيذ الأحكام القضائية أصبح إلكترونيًا.

أما مزايا التقاضي الإلكتروني بالنسبة لمكاتب المحاماة فعديدة؛ منها زيادة الدخل بسبب ارتفاع معدل الإنجاز وزوال أسباب تأخر الأحكام، كذلك مراقبة أداء المترافعين، توسع نطاق تقديم الطلبات ليصبح على مدار الساعة، سهولة حضور الشهود، تيسير تقديم التظلمات والشكاوى، وتوافر المرجعيات والإرشادات.

ورغم وجود هذه المميزات إلا أن التجربة يعتريها وجود بعض الملاحظات، فالمحامي منحصر في كرسيه عند الترافع ويحاول إيصال رسالته قدر المستطاع بعد أن كان ينطلق بحرية في أرجاء قاعة المحكمة ويستفيد من كافة الوسائل المتاحة للترافع. وهنا يلمع المحامي المتسلح بالمهارات الشخصية من سرعة بديهة وطلاقة في التعبير وتركيز شديد لئلا يقع ضحية للسرحان كون المحاكمة افتراضية.

من الإشكاليات كذلك وجود تحديات تقنية يتبعها صعوبة في تطبيق علانية الجلسات، كذلك اختلال التوازن بين سرعة وجودة الأحكام.

بالقياس على التجربة القضائية وبالنظر إلى مواد الأنظمة التي تحدثت عن التقنية نلاحظ وجودها في كلٍّ من نظام المرافعات ولائحته التنفيذية، ونظام المحكمة التجارية ولائحته التنفيذية، أما في نظام التحكيم ولائحته فلا توجد إلا مادة وحيدة وهي المادة الثالثة في اللائحة وهذا نقص وقصور يجب معالجته والاقتباس والقياس على ما ورد في الأنظمة الأخرى حتى لا يشوب أداة التحكيم الالكتروني أي تردد في استعمالها.

ختامًا نوصي بتنفيذ الآتي لتطوير منظومة التحكيم الإلكتروني:

- منح مراكز التحكيم مساحة أكبر لإدارة العملية التحكيمية.
- إنشاء برنامج إلكتروني موحد للدعاوى التحكيمية.
- إنشاء قاعدة بيانات للتسبيبات والأحكام.
- تخصيص دوائر محددة بجميع محاكم الاستئناف ليكون هناك تواصل مباشر ودائم.
- تطوير مستوى أمناء سر التحكيم وتقنين الأتعاب ووضع برنامج إلكتروني لحسابها.
- تيسير الإجراءات والتدابير الاحترازية والتحفظية.
- إنشاء بوابة إلكترونية للمحكمين.
- التحول للتحكيم المؤسسي دون الحر.
- استقطاب خبرات فنية لتطوير التحكيم الالكتروني والاستفادة من تجارب التحكيم الرائدة.

مشاركة د. محمد بن عبدالله الملحم

(رئيس لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الزكوية الضريبية في الدمام، وعضو لجان قضائية أخرى)

ساهم التقاضي الإلكتروني بزيادة عدد القضايا المنظورة في اللجان شبه القضائية على مر السنين، كما ساعد ذلك على إلغاء الاختصاص المكاني للجان كما جاءت به قواعد عمل اللجان مؤخرًا، والتي أتاحت للدوائر النظر في الدعاوى القائمة في المملكة بغض النظر عن اختصاصها المكاني.

وبالنسبة للإشكاليات الواردة على التحول الإلكتروني في عمل اللجان الزكوية والضريبية فقد أصبح من الممكن تقييد الدعاوى من قبل أشخاص غير ممارسين أو ليس لديهم الإلمام الكافي أو الأهلية اللازمة لذلك، مما يؤثر على مسألة التقيد بالمدد النظامية وجودة الترافع التي تتطلب إلمامًا واسعًا في مثل هذه الدعاوى.

وإن من الإشكاليات في التقاضي الإلكتروني كذلك هو صعوبة ممارستها من قبل فئة معينة من المجتمع ككبار السن والذين ليس لديهم القدرة على التعامل مع مثل هذه الأنظمة.

علانية الجلسات أيضًا هي تحدي في التقاضي الإلكتروني، كما أن دخول عدد كبير من الحاضرين قد يؤثر على جودة الجلسة وقدرة الناس على سماع المتحدثين فيها وهو ما تسعى اللجان لمعالجته مع توفير القدر اللازم من السرية التي تتطلبها بعض الدعاوى.